الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ملتقى دولي بتقنية التحاضر عن بعد بعنوان:

دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الأزمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي

"دراسة بعض التجارب"

جامعة أحمد زبانة – غليزان –

يوم 16 جوان 2022

مداخلة بعنوان:

واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم وتحديات تطبيقها في الجزائر

ضمن محور: المعوقات والصعوبات التي تواجه التمويل الإسلامي

الأستاذ: عبد الناصر براني

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر

الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

البريد الإلكتروني:

nacer_b23@yahoo.fr

الطالبة: زينب بوهراوة

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه

الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

البريد الإلكتروني:

zaineb.bouhraoua@gmail.com

ملخص البحث:

عرفت الصناعة المالية الإسلامية تطورات هامة وانتشار على مدى أربعة عقود، ويعود سبب هذا الانتشار للعمل المستمر على التجديد لهذه الصناعة من أجل مواجهة التغيرات المالية والاقتصادية العالمية التي تتسم بالتنافسية الشديدة، ورغم تطور هذه الصناعة وانتشارها الجغرافي إلا أنها تواجه العديد من العقبات والتحديات حالت دون تحقيقها لأهدافها التنموية بالقدر المأمول. وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح واقع الصناعة المالية الإسلامية وانتشارها على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي بمختلف مؤسساتها، مع إبراز أهم المعيقات والتحديات التي تتعرض لها في الجزائر رغم التطور الكبير الذي تشهده.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المالية الإسلامية، الصيرفة الإسلامية، التأمين التكافلي، الصناديق الإسلامية، الصكوك، تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

Abstract:

The Islamic Financial industry has experienced significant developments and spread over four decades, and this spread is due to the continued work to renew the industry in order to cope with the global financial and economic changes that are characterized by high competitiveness, and despite the development of the industry and its geographical spread, it faces many obstacles and challenges without achieving its development goals to the extent hoped. This study aims to clarify the reality of the Islamic financial industry in its spread at the international and local levels of its various institutions, highlighting the most important challenges and challenges it is facing in Algeria despite its significant development.

Key words: Islamic Financial industry, Islamic banking, takaful insurance, Islamic funds, sukuk, challenges of Algeria's Islamic Financial industry.

تمهيد:

تشهد الصناعة المالية الإسلامية منذ نشأتها تطورات هامة، سواء على مستوى المنتجات أو الانتشار الدولي أو حجم وآليات تعاملاتها، خاصة بعد أن أثبتت استقرارها وثباتها في خضم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لتشكل بذلك نقطة تحول أساسية في مسيرة وتاريخ التمويل الإسلامي، فلم يعد انتشار المؤسسات المالية الإسلامية حكرا على الدول الإسلامية بل تعداه إلى الدول الغربية، حيث أسهمت الأزمة المالية في زيادة الاهتمام الغربي بالمالية الإسلامية وبدأت العديد من الدول في اتخاذ عدة مبادرات وإجراءات لتوفير المناخ الملائم لشاط مؤسسات ومنتجات التمويل الإسلامي. وبالرغم من أن تجربة تطبيق الصناعة المالية الإسلامية كانت ناجحة في العديد من الدول ومن بينها الجزائر، غير أن هناك جملة من العقبات والتحديات التي تواجهها، وعلى ضوء ذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجهها في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية يتم التطرق إلى ثلاثة محاور،

المحور الأول: الإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية.

الحور الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم.

المحور الثالث: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية:

تعد الصناعة المالية الإسلامية من بين الصناعات الأكثر نموا في العالم، فقد عرفت نهضة حقيقية وقوية نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، وذلك ما جسدته مجموعة من المؤشرات الهامة والبارزة كإنشاء المصارف الإسلامية ومؤسسات التكافل والصناديق الاستثمارية...وغيرها.

1. **مفهوم الصناعة المالية الإسلامية:** تعرف الصناعة المالية الإسلامية بأنها " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ، لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات والشرع الحنيف.1

ويستدل من هذا خلال هذا التعريف على أن الصناعة المالية الإسلامية قائمة على ابتكار أدوات مالية والعمل على تطويرها وتطبيقها عبر قنوات تمويلية إسلامية لغرض سد الفجوة التمويلية.

1. خصائص الصناعة المالية الإسلامية: تتميز الصناعة الإسلامية بعدة خصائص أبرزها:1

1. **الابتكار الحقيقي بدل التقليدي:** يقوم الابتكار الحقيقي على تطوير المنتجات المالية الإسلامية تطويرا حقيقيا وليس صوريا، مثلما يتضح في المنتجات التقليدية، ذلك أن كل أداة من أدوات الصناعة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر، الضمانات أو التسعير وهذا من منطلق أن المقصود بالصناعة المالية الإسلامية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية؛ وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

2. **الكفاءة الشرعية:** تقوم الصناعة المالية الإسلامية على التشريع الإسلامي والذي تستمد من خلاله المبادئ والأسس في تصميم المنتجات المالية، بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، والتركيز على أهم أسس الصناعة المالية الإسلامية والقائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والمخاطر.

3. التمويل والاستثمار: تهدف الصناعة المالية الإسلامية لإدارة السيولة وتوظيفها؛ من خلال جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى أصحاب الفائض الذين يرفضون التعامل بمنتجات الصناعة المالية التقليدية، وتوظيف هذه الودائع في عمليات تمويل الاستثمارات الحقيقية المشروعة.

4. أهداف الصناعة المالية الإسلامية: تسعى الصناعة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:2

1. توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية وتمتاز بالمصداقية الشرعية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات التقليدية.
2. تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات.
3. تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية.
4. الاستفادة من رؤوس الأموال العازفة عن الاستثمار في المشاريع الربوية واستخدامها في إنعاش الاقتصاد.
5. تحقيق المواءمة بين العوائد والمخاطرة والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية.
6. ابتكار أوراق مالية إسلامية تساهم في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية.
7. خلق دورة اقتصادية حقيقية من خلال توفير تمويل مستقر وحقيقي، وبالتالي التقليل من الآثار التضخمية.
8. توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكاليات التمويل من خلال تنويع صيغ الاستثمار والتقليل من مخاطره.

9. مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية: تتمثل في:

---

1 حمزة طيوان، متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد1، 2017، ص 18-19.

2 بلقيس دنيا زاد عياشي، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من أثار الأزمات المالية – دراسة مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والماليزي – ، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص بنوك إسلامية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018، ص7.

1.3 المصارف الإسلامية: هي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.1

2.3 الصكوك الإسلامية: وثائق متساوية القيمة عند إصدارها يمكن تداولها، ولا تقبل التجزئة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص.2

3.3 صناديق الاستثمار: تقوم فكرة صناديق الاستثمار في قيام عدد كبير من المستثمرين بتجميع مواردهم وإدارتها بواسطة مؤسسات مالية متخصصة لتحقيق المزايا التي لا يمكنهم تحقيقها منفردين كالخبرة التي يمتلكها مديرو الاستثمار، وتقلص حجم المخاطر التي يتعرض لها المستثمر المنفرد؛ فصناديق الاستثمار هي بمثابة وسيط مالي يوفر لأصحاب المدخرات الصغيرة فرصة المشاركة في أسواق المال. إذن فصناديق الاستثمار هي أوعية مالية تسعى إلى تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها في الأوراق المالية عن طريق جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية، وذلك بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائد.3

التأمين التكافلي: يعد التأمين التكافلي أحد الأنظمة الجزئية التي يتكون منها النظام المالي الإسلامي، حيث يعرف التأمين التكافلي على أنه " عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع، لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن عند تحقيق الخطر المؤمن منه، تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم"، أو هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع الاشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون ذلك من صندوق تأمين له الشخصية الاعتبارية وله ذمةّ مالية مستقلة يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد الشريكين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها.4

المحور الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية نموا متسارعا كونها تمتلك العديد من المقومات التي تحقق لها الأمان وتقليل المخاطر، ومن المتوقع أن تواصل الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية توسعا خاصة في ما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء.

---

1 إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية، دار النقاش للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2008، ص 28.

2 شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،2016، ص6.

3جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا–، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014، ص87.

4 ماري زهير، عامر أسامة، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، بحث مقدم إلى:المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 5-6 ماي،2014، ص02.

1. تطور حجم الأصول المالية الإسلامية:

بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حوالي 3374 مليار دولار في عام 2019 (بزيادة 14.79% عن عام 2018)، وحوالي 2431 مليار دولار بنهاية عام 2020 (بزيادة 13.83 % عن عام 2019)، ومن المتوقع أن يصل حجم هذه الأصول بنهاية عام 2025 إلى 4490 مليار دولار.

الشكل رقم 1: تطور حجم الأصول المالية الإسلامية:(الوحدة: مليار دولار)

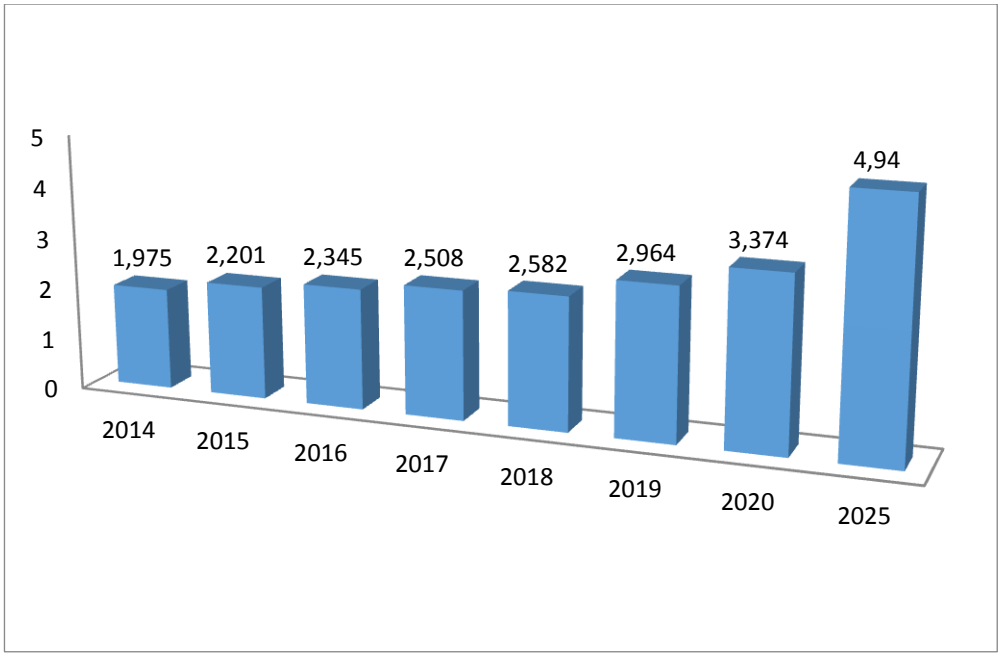

من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر: Islamic Finance Development Report 2021, p: 8

2. التوزيع القطاعي لأصول الصناعة الإسلامية:

تشكل أصول المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي، حيث تحتل أصول هذه المصارف حوالي 70 % من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية، ثم تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 19% ثم صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة5 % ، وأخيرا صناعة التأمين الإسلامي بنسبة 2 % ، والشكل الموالي يوضح التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية لعام 2020:

الشكل رقم 2: التوزيع القطاعي للأصول المالية الإسلامية عالميا سنة 2020

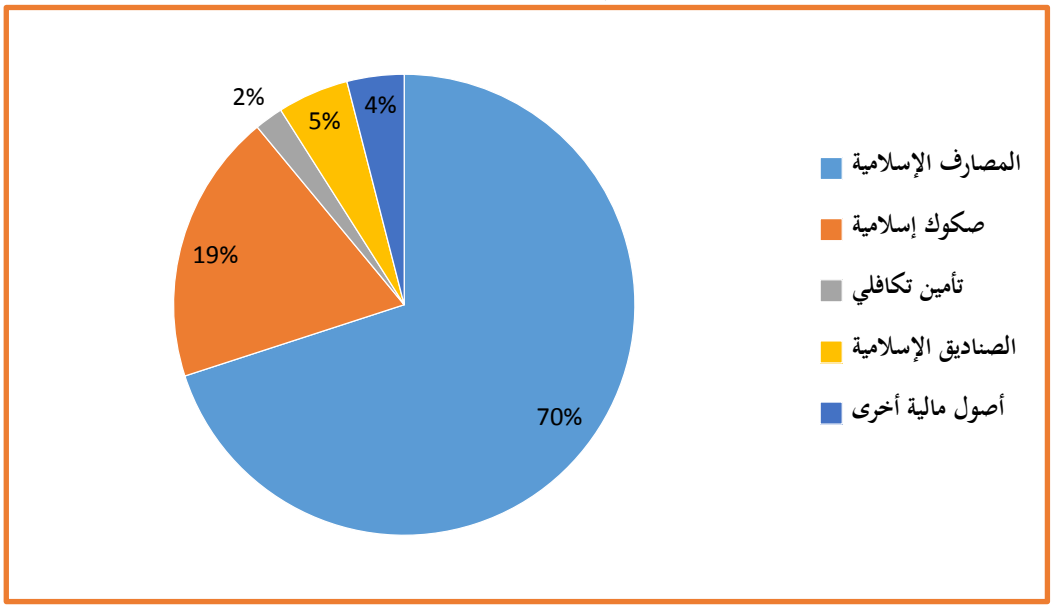

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Islamic Finance Development Report 2021, p: 8

3. الانتشار الجغرافي للصناعة المالية الإسلامية عالميا:

تتركز الصناعة المالية الإسلامية بشكل كبير في منطقة الخليج العربية حيث تستحوذ على نسبة 44.44 % من أصول المؤسسات الإسلامية حول العالم، في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستحوذ على نسبة 26.74 % من الأصول المالية الإسلامية، تلتها دول جنوب شرق آسيا بنسبة 22.35% من إجمالي الأصول، في المقابل تستحوذ منطقة أفريقيا على نسبة 0.24%، وأوروبا على نسبة 3.53 % ، أما باقي دول العالم متمثلة في أمريكا و باقي دول أسيا بنسبة 2.70% من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية:

شكل رقم 3: توزيع الأصول المالية الإسلامية حسب الأقاليم

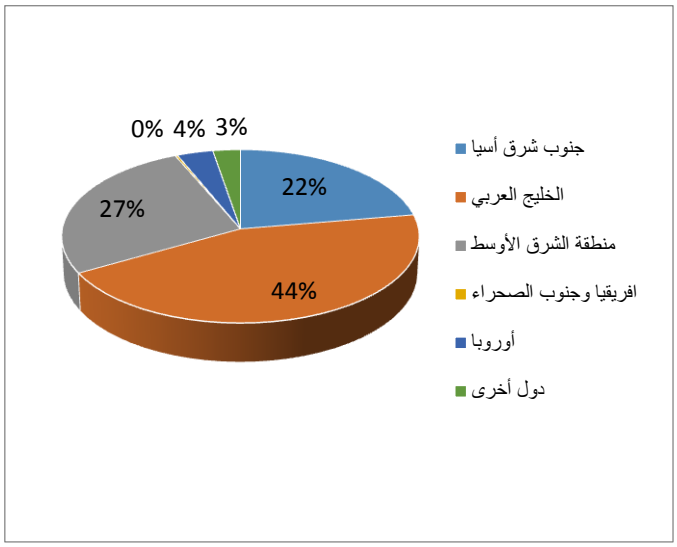

المنطقة	مجموع الأصول	النسبة %
جنوب شرق أسيا	754	%22,35
الخليج العربي	1499	%44,44
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	902	%26,74
إفريقيا وجنوب الصحراء	8	%0,24
أوروبا	119	%3,53
دول أخرى	91	%2.70
المجموع	3373	%100,00

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Islamic Finance Development Report 2021, p: 8

4. تطو حجم أصول الصيرفة الإسلامية في العالم:

تطورت الصيرفة الإسلامية العالمية ونمت بشكل مستمر وبلغت لوحدها على الصعيد العالمي 2.349 مليار دولار خلال عام 2020 من 3.373 دولار أمريكي من إجمالي أصول المالية الإسلامية، ويتوقع أن تنمو وتصل إلى 3.306 مليار دولار سنة 2025، وكانت العوامل التي أثرت على تطور الأصول الصيرفة الإسلامية لا تزال قائمة وهي راجعة إلى استمرار انخفاض أسعار البترول وتباطؤ في النمو الاقتصادي الناتج عن أزمة كورونا خلال الفترة 2014-2020، وبشكل عام فقد ساهمت أصول الصيرفة الإسلامية بنسبة 70% في الصناعة المالية الإسلامية. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 4:تطو حجم أصول الصيرفة الإسلامية في العالم:

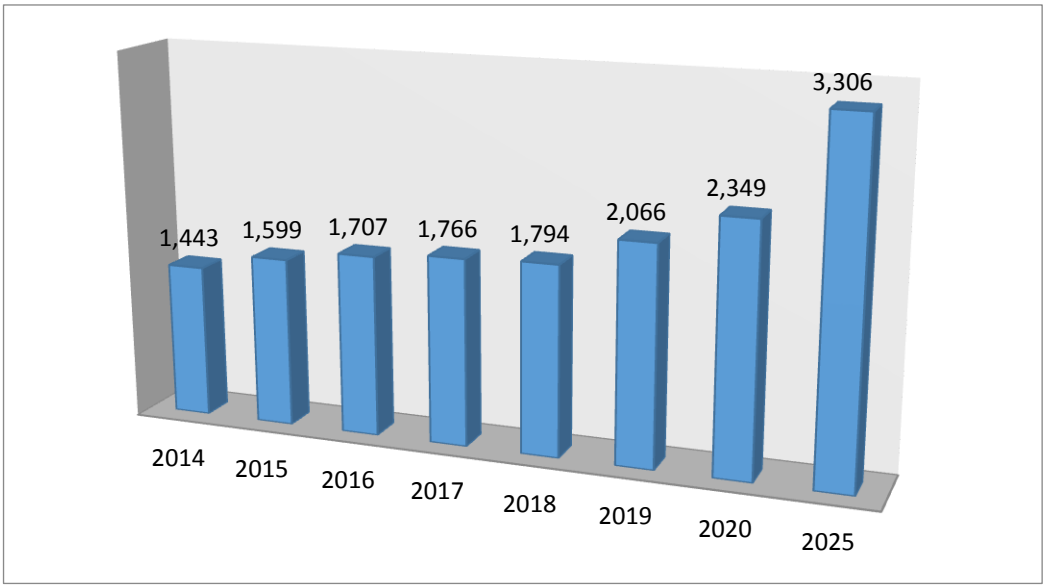

من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر: Islamic Finance Development Report 2021, p: 27

5.واقع الصكوك الإسلامية عالميا:

لقد اهتمت مختلف الدول بإصدار الصكوك خاصة في الدول العربية من طرف الخواص وكذا الحكومات لتمويل احتياجاتهم التمويلية، وشهدت إصدارات الصكوك عالميا نموا ملحوظا في السنوات الماضية من 2014 لغاية 2020 بعد ووصل لسنة 2020 حجم إصدارات الصكوك 62 مليار دولار بنسبة نمو 16%، وكان هناك مستوى قياسي من الطلب في النصف الأول من عام 2021 عندما تجاوزت إصدارات الصكوك عتبة 100 مليار دولار، مقارنة ب 88.7 مليار دولار للفترة نفسها من عام 2020 ويتوقع أن يصل حجم الصكوك إلى 91 مليار دولار سنة 2025، والشكل الموالي يبين حجم إصدارات الصكوك خلال الفترة 2014-2025:

ونمت قيمة الصكوك القائمة بنسبة 16٪ في عام 2020.. وتشير التوقعات إلى 180 مليار دولار بحلول نهاية عام 2021.

شكل 5: حجم الصكوك السنوي خلال الفترة 2014–2025 (الوحدة: مليار دولار)

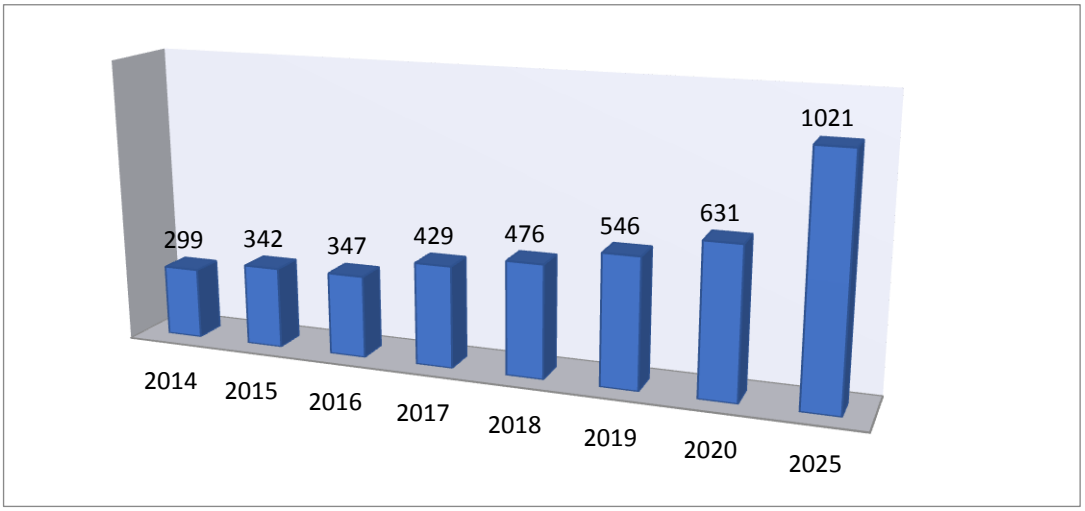

من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر: Islamic Finance Development Report 2021, p: 41.

6. تطور مؤسسات التأمين التكافلي:

يعد قطاع التكافل العالمي أصغر القطاعات المالية الإسلامية من حيث الأصول، وقد نما بنسبة 16٪ ليصل إلى 62 مليار دولار في عام 2020. ويعد هذا إنجازا جديرا بالاهتمام بالنظر إلى أن القطاع منذ مارس 2020 يواجه مخاطر تشمل خسائر تقنية فادحة، وتهديدات لأمنه السيبراني، وانخفاض في أسعار الأصول. كما لا تزال شركة تكافل تواجه منافسة أكبر من نظيرتها التقليدية.

شكل رقم5: تطور أصول التأمين التكافلي في العالم (مليار دولار)

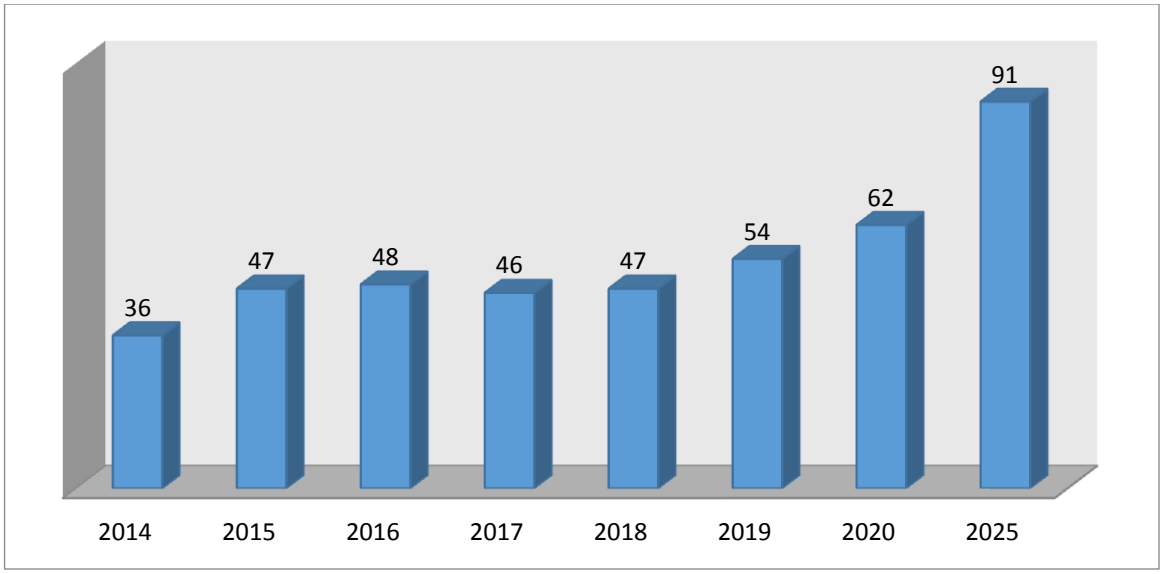

من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر: Islamic Finance Development Report 2021, p: 33.

7. تطور الصناديق الاستثمارية في العالم:

حققت الصناديق الاستثمارية الإسلامية نموا متواصلا خلال الفترة 2014-2017، وفي سنة 2018 انخفضت أصول الصناديق الاستثمارية ولكن هذا الانخفاض لم يدم، ففي سنة 2019 نمت أصول الصناديق بنسبة 28 %ليصل إلى 146 مليار دولار، ويتوقع أن تصل إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية سنة 2025 إلى 329 مليار دولار، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم6: تطور الصناديق الاستثمارية في العالم (مليار دولار)

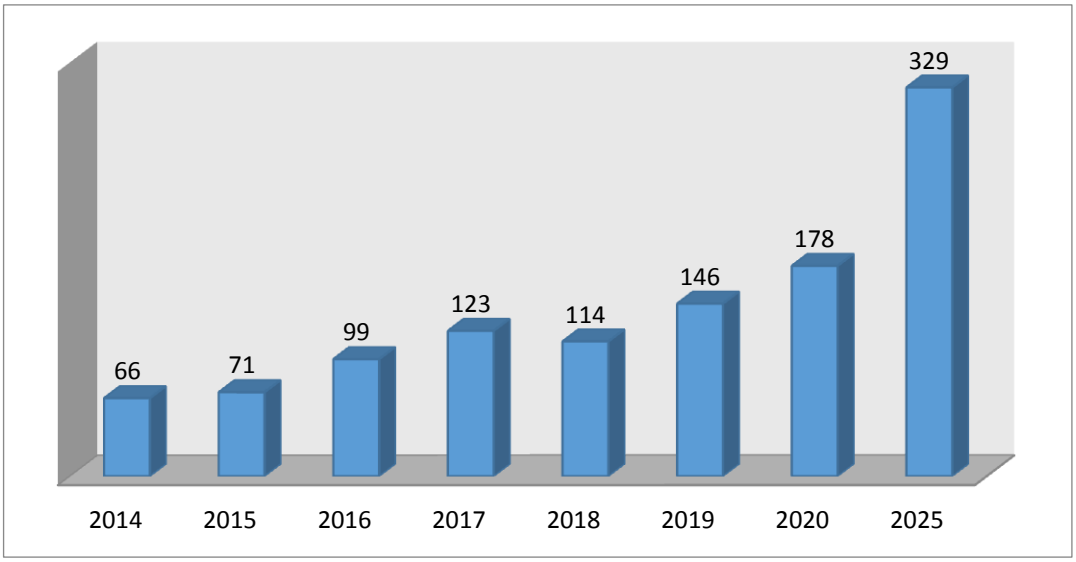

من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر: Islamic Finance Development Report 2021, p: 45.

المحور الثالث : تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

أولا: واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في شكلين اثنين، المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، حيث تتوفر الخدمات المصرفية الإسلامية في 3 مصارف هي مصرف البركة الجزائري ذو رأس المال المختلط الذي ينشط منذ سنة 1991، ومصرف السلام الإماراتي الذي ابتدأ أعماله في سنة 2008، ونافذة إسلامية في مصرف تقليدي أجنبي خاص هو مصرف الخليج انطلقت خدماتها منذ سنة 2009، بالإضافة إلى شركة سلامة للتأمينات التي تقدم خدمات تكافلية منذ اعتمادها سنة 2006 وهي امتداد لشركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين.

1. **مصرف البركة الجزائري:** مصرف البركة الجزائري هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين، حيث تنتشر في 12 دولة وتدير نحو 300 فرع، لقد تم افتتاح المصرف رسميا في 1991/05/20، وبدأ نشاطه الفعلي في 1991/09/01، ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 1990/04/14، وهو مصرف مختلط بين الشريك الجزائري "مصرف الفلاحة والتنمية الريفية" بنسبة مساهمة 44% والشريك السعودي "مجموعة البركة المصرفية" بنسبة 56%. 1

2. **مصرف السلام الجزائري:** يمثل مصرف السلام–الجزائر، مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، هو عبارة عن ثمرة التعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماده من قبل مصرف الجزائر في سبتمبر2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

3. **النوافذ الإسلامية:** تعرف نوافذ التمويل الإسلامي بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف تقليدية و تمارس الأنشطة و العمليات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و بالتالي يستطيع المصرف التقليدي من خلال تلك الفروع أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي بالتوازي مع ممارسته للنشاط المصرفي التقليدي، حيث سمحت الحكومة لبنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بداية بالقرض الشعبي الوطني، الصندوق الوطني للاحتياط، ومصرف التنمية المحلية للمساهمة بزيادة الادخار وتوفير التمويل.2

4. **شركة سلامة للتأمينات:** شركة سلامة للتأمينات في إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك " الإماراتية ومقرها السعودية، استحوذت على الشركة " البركة والأمان " المنشأة في 26/03/2000 ، حيث حدث تغير في التسمية وتجديد الاعتماد.

---

1 غربي عبد الحليم، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف1، 2010، ص 10.

2 سعيد تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة حالة مصرف البركة، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص61.

لقد اعتمدت شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية، وبذلك فهي قد امتصت شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 2000/03/26، والتي أصبحت اليوم سلامة للتأمينات الجزائر بعد انضمامها لمجموعة سلامة.

ثانيا: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر: تخضع المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر لنفس القوانين التي تخضع لها المؤسسات المالية التقليدية، وهذا ما جعل من البيئة المالية الجزائرية غير مناسبة لمزاولة المؤسسات المالية الإسلامية نشاطها، ويمكن حصر أهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في :

1. تحديات قانونية: تخضع المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر لنفس القوانين التي تخضع لها المؤسسات المالية التقليدية، وهذا ما يجعل من البيئة المالية الجزائرية غير مناسبة لمزاولة المؤسسات المالية الإسلامي نشاطها، ويمكن حصر أهم التحديات والعوائق التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر في النقاط التالية:1

1. **على مستوى قانون النقد والقرض:** ينظم الأمر 03/11 الصادر سنة 2003 السوق المصرفية والنقدية في الجزائر، وأيضا المصارف الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يشكل معوق للعمل المصرفي الإسلامي، إلا انه لم يمنح هذه المؤسسات المالية الإسلامية الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها بشكل صريح، ومن أهم هذه العوائق في إطار قانون النقد والقرض:

1. تكييف الودائع والتمويلات التي تتلقاها وتمنحها المصارف على أنها قروض على المصرف أو من المصرف، وهو ما يمثل إشكالا قانونيا في تكييف الودائع الاستثمارية والتمويلات الإسلامية المبنية على عقود المضاربة والمشاركة والبيوع الشرعية؛
2. انحصار أدوات إعادة التمويل من المصرف المركزي بصفته الملجأ الأخير للسيولة في أدوات وضمانات تقليدية قائمة على الفائدة
1. وعاء تشكيل الاحتياطي القانوني الذي يجمع مختلف الودائع والمستحقات دون استثناء؛
3. تشكيل نسبة السيولة بين أصول والتزامات المصرف والتي تتضمن الأوراق والتوظيفات المالية ذات العائد الثابت سواء في شكل سندات واذونات خزينة أو سندات خاصة وغيرها، والتي لا تتوفر في ميزانية المصارف الإسلامية مما يحتم تعويضها بعناصر سيولة أخرى؛
4. اعتماد مصرف الجزائر نسبة الملاءة وفقا لبازل 3 من 9.5 %، وهي نسبة لا تراعي طبيعة المخاطر بين الأصول والخصوم في المصرف الإسلامي، بمعنى أنها تحمله خطرا لا يحتمله وترفع عنه خطرا يكتنفه عملائه بحكم عقوده مع عملائه؛
5. خضوع محاسبة المصارف الإسلامية للنظام المحاسبي المالي وهو مخالف لعمليات ومنتجات هذه المؤسسة.

6. **على مستوى القانون التجاري:** تنشأ المصارف التجارية في الجزائر وفقا لنظام شركة المساهمة، ويكمن العائق بالنسبة للمصارف الإسلامية في الامتيازات التي تمنح لشركات المساهمة في إصدار الأوراق المالية لحاجاتها التمويلية، إذ نص القانون التجاري الجزائري على أن القيم المنقولة هي سندات قابلة للتداول، تصدرها شركات المساهمة وتكون مسعرة في

1 حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية – دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، ص353-365، بتصرف.

البورصة، وهي على شكل سندات بمختلف أنواعها، وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية أمام مشكلة في الاستفادة من حقوقها في الحصول على السيولة من السوق المالية أو النقدية بصفتها شركة مساهمة يخول لها إصدار القيم المنقولة، بالإضافة إلى أن سندات الدين الربوية لا تدخل ضمن استثمارات المصرف الإسلامي إصدارا أو تداولا، كما أن القانون التجاري الجزائري لا يعترف بالشركات القائمة على العقود الشرعية مثل شركات المضاربة والتي تعتبر أحد أركان العمل المالي الإسلامي.

7. **على مستوى قانون الضرائب:** تعتبر الضريبة المفروضة على نشاط المصارف وفقا للقانون الجزائري قائمة على أساس الفوائد المحصلة من عمليات الإقراض التي تقوم بها. وهذا ما يعارض طبيعة عمل المصارف الإسلامية فإنه من المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح المصرف الإسلامي على فوائد المصرف التقليدي.
8. **على مستوى قانون التأمينات:** ينظم نشاط التأمين وفقا للأمر 04/06. والتأمين وفقا للقانون الجزائري هو عقد معاوضة يدخله في باب التأمين التجاري المحرم بالقرارات الشرعية للمجامع الفقهية، حيث ألزم المؤمن بدفع التعويضات حال تحقق الخطر المؤمن ضده وألزم المؤمن له بدفع الأقساط المتفق عليها في عقد التأمين، وحيث يقوم نشاط شركة التأمين التكافلي في الجزائر وفقا لقانون التأمين التجاري، حيث لا ينص على أي تقنين ينظم العلاقات التعاقدية بين أطراف التأمين التكافلي من حملة الوثائق وصندوق المساهمين وصندوق التأمين، كما لا يفرق بين الذمة المالية للصندوقين، ولا يعترف بفائض أو عجز تأميني ناهيك عن شرعية النشاط والخدمات المقدمة، مما يجعل النظام غير مناسب لنشاط شركة التأمين التكافلي.
9. **على مستوى قانون بورصة القيم المنقولة:** يمكن أن تكون لحد اليوم مؤسسة بورصة الجزائر الاستثناء الوحيد من حيث المبادرة في البحث عن الإطار القانوني الملائم لإصدار الصكوك في السوق المالية الجزائرية ، بعد رفض لجنة COSOB لطلب إدراج صكوك إسلامية لصالح أحد المصارف الإسلامية سنة 2010، مما أدى بلجنة مراقبة البورصة تسعى إلى البحث عن الأطر المناسبة لإصدار مثل هذه الأوراق المالية في بورصة الجزائر بدعوة وزارة المالية إلى إنشاء لجنة تضم وزارة المالية، مصرف الجزائر ولجنة البورصة ومديرية الضرائب والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي لصياغة قانون خاص بإصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر.

2. تحديات داخلية: متمثلة في:[1]

1. **تحديات من داخل المؤسسات المالية الإسلامية:** الصناعة المالية الإسلامية صناعة ناشئة، مقارنة بنظيرتها التقليدية التي بدأت أعمالها قبل قرنين من الزمان، و بالتالي فهي بحاجة ماسة إلى بناء نفسها حتى تقوى وتستطيع تحقيق الهدف المطلوب منها. وهذا في حد ذاته تحد كبير للغاية في ظل التنافس المتزايد لاعتبارات النشأة الحديثة أو لاعتبارات العولمة وتحرير تجارة الخدمات. والنظر إلى هذا التحدي يتطلب مواجهة مع الذات لكل مصرف على حدة، وهو واجب فردي على كل مصرف أن يقوم به ويضع له الخطة المناسبة.

---

1 عبد الكريم أحمد قندوز، مقال بعنوان : المؤسسات المالية الإسلامية : واقعها ، تحدياتها وكيفية مواجهة تحديات، منشور على الموقع:

https://sites.google.com/site/aaguendouz/project-updates/almwssatalmalytealaslamytewaqhathdyathawkyfytemwajhtealthdyat

2. **تحديات في نطاق الالتزام بالشريعة الإسلامية**: باعتبار أن أساس نجاح أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية هو التزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية، فإن الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال، وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات، والمعايير المطلوب الأخذ بها في أعمال المصارف والمؤسسات المالية. هذا من حيث الإنشاء والتوحيد للصيغ والأساليب الشرعية وإيجاد المخارج الشرعية والطرق المأمونة للمصارف ورجال الأعمال في أعمالهم. أما من حيث الرقابة الخارجية والداخلية ومتابعة التطبيقات والتدقيق عليها للتأكد من التزامها بالأحكام الشرعية، فإنه يجب إيجاد المعايير الخاصة بهذه القضايا، و لعل هذا ما تحاول القيام به في هذا الوقت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3. **تحديات متعلقة بالموارد البشرية**: نظرا للنقص الكبير والملحوظ في العنصر البشري المدرب والمؤهل لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، فقد اضطرت معظم المصارف الإسلامية في انطلاق أعمالها وأنشطتها على خبرات وكفاءات العمل المصرفي التقليدي دون الأخذ في الاعتبار لما سيؤول إليه الوضع مستقبلا. علاوة على ذلك، فقد حظي العاملون القادمون من المؤسسات المصرفية التقليدية بتقلدهم لمناصب قيادية في المصارف الإسلامية وكان من نتيجة الاستعانة بأولئك العاملين أن عملت على نقل الأسس والقيم المصرفية التقليدية خاصة فيما يتعلق منها بترقية وتعزيز مفهوم التمويل بمختلف أنواعه على حساب مفهوم الاستثمار، في حين أن الواقع يشير إلى أن المصارف الإسلامية القائمة هي بحاجة ماسة إلى عناصر بشرية مدربة تدريبا استثماريا وليس تدريبا تمويليا، والمؤهلة للقيام بعمليات دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الإنتاج والبحث عن مشاريع جديدة.

خاتمة: من خلال ما تم عرضه سابقا يتبين جليا الأهمية البالغة التي تتميز بها الصناعة المالية الإسلامية حيث أنها شهدت تطورا وانتشارا كبيرا وذلك ليس فقط في الدول الإسلامية بل حتى في الدول الغير إسلامية، ويعود سبب هذا الانتشار للعمل المستمر على التجديد لهذه الصناعة من أجل مواجهة التغيرات المالية والاقتصادية العالمية التي تتسم بالتنافسية الشديدة، ورغم تطور هذه الصناعة وانتشارها الجغرافي إلا أنها تواجه العديد من العقبات والتحديات حالة دون تحقيقها لأهدافها التنموية بالقدر المأمول، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

1. تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في كل العمليات والنشاطات القائمة على صياغة وابتكار أدوات تمويلية ملتزمة بالضوابط الشرعية، بهدف إيجاد حلول لمشاكل التمويل؛
2. تتكون الصناعة المالية الإسلامية من المؤسسات بشقيها المصرفية وغير المصرفية منها: المصارف الإسلامية، الصكوك، الصناديق الاستثمارية، التأمين التكافلي؛
3. تشكل أصول المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من الصناعة المالية الإسلامية، ثم تليها الصكوك الإسلامية ثم صناديق الاستثمار الإسلامية وأخيرا صناعة التأمين الإسلامي؛
4. تقتصر الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر على: مصرف البركة ومصرف السلم ونوافذ في مصرف الخليج وشركة تأمين تكافلية سلامة للتأمينات؛

5. تواجه الصناعة المالية الإسلامية جملة من التحديات في الجزائر أبرزها: تحديات قانونية، شرعية، تحديات داخل المؤسسة، تحديات متعلقة بالعنصر البشري.

التوصيات

-إقامة نظام ضريبي يراعي طبيعة عمل مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية.

-اتخاذ السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الملائمة لتوطين وإدماج الصناعة المالية الإسلامية في المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية.

-تعديل القوانين والتشريعات وتكييفها في ضوء قانون النقد والقرض بما يتوافق وطبيعة وأدوات الصناعة المالية الإسلامية.

- إنشاء مركز بحث وتطوير للمالية الإسلامية يهتم بالبحث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجزائري والاستفادة مما توفره التكنولوجيا والهندسة المالية.

-التوسع في فتح تخصصات في المالية الإسلامية في الجامعات الجزائرية، وفتح مراكز تخصص في المالية الإسلامية، تعمل على تدريب وتكوين رأس المال البشري في مجال المالية والاقتصاد الإسلامي نظريا وميدانيا.

المصادر والمراجع:

- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى: المؤتمر الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن.

- حمزة طيوان، متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد1، 2017.

- بلقيس دنيا زاد عياشي، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من أثار الأزمات المالية – دراسة مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والماليزي – ، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص بنوك إسلامية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018.

- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية، دار النقاش للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2008.

- شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،2016.

- جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا–، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014.

- ماري زهير، عامر أسامة، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، بحث مقدم إلى:المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 5-6 ماي،2014.

– غربي عبد الحليم، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف1، 2010.

– عيد تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة حالة مصرف البركة، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 06، العدد 01، 2021.

حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية – دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015.

– عبد الكريم أحمد قندوز، مقال بعنوان : المؤسسات المالية الإسلامية : واقعها ، تحدياتها وكيفية مواجهة تحديات، منشور على الموقع:

https://sites.google.com/site/aaguendouz/project-updates/almwssatalmalytealaslamytewaqhathdyathawkyfytemwajhtealthdyat

– Islamic Finance Development Report 2021.

مناقشة الأطروحة في جميع الأنظمة (طبعة منقحة 20 مارس 2022):

أولا: شروط أولية:

–1طلبة دكتوراه علوم:

–تحرير الأطروحة مع إمضاء المشرف.

–أربع (4)تسجيلات متتالية على الأقل.

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 98–254 مؤرخ في 17 أوت 1998 يتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي:

https://www.univ–msila.dz/.../uploads/2015/12/98–254–.pdf

–2طلبة دكتوراه طور ثالث قبل سنة :2016

–تحرير الأطروحة مع إمضاء المشرف.

–ثلاث تسجيلات متتالية كاملة.

المصدر: قرار رقم 191 مؤرخ في 16 جويلية 2012 يحدد تنظيم التكوين في الطور الثالث من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه:

https://www.univ–msila.dz/.../2015/11/arrete–191–ar.pdf

–3طلبة دكتوراه طور ثالث مابين سنة 2016وسنة :2019

–تحرير الأطروحة مع إمضاء المشرف 100)نقطة.(

–إستكمال التكوين النظري 30)نقطة.(

–ثلاث تسجيلات متتالية كاملة.

المصدر: قرار رقم 547 مؤرخ في 02 جوان 2016 يحدد كيفية تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها + الملحق رقم 2 من القرار رقم 547:

https://fla.univ-oran1.dz/images/doctoratlmd/109C_1_AR.pdf

-4طلبة دكتوراه طور ثالث السنة الجامعية :2020-2021

-تحرير الأطروحة مع إمضاء المشرف 100)نقطة.(

-إستكمال التكوين النظري 30)نقطة.(

-ثلاث تسجيلات متتالية كاملة.

المصدر: قرار رقم 961 مؤرخ في 02 ديسمبر 2020 يحدد كيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها + الملحق رقم 2 من القرار رقم 961:

القرار رقم 961:

https://univ-alger2.dz/.../Arrt-n961-du-02-12-2020...

الملحق رقم 2 من القرار رقم 961:

https://univ-alger2.dz/.../arrete961/Grille-version-AR.pdf

-5طلبة دكتوراه طور ثالث السنة الجامعية 2021-2022وما بعد:

-تحرير الأطروحة مع إمضاء المشرف 100)نقطة.(

-إستكمال التكوين النظري 30)نقطة.(

-ثلاث تسجيلات متتالية كاملة.

المصدر: قرار رقم 28 مؤرخ في 09 جانفي 2022 يحدد كيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط اعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها + الملحق رقم 2 من القرار رقم 28:

القرار رقم 28:

https://drive.google.com/file/d/1V8UlyVerBI9XOY0IxWmZzbakPOb3Vnwz/view?usp=sharing

الملحق رقم 2 من القرار رقم 28:

https://drive.google.com/file/d/1b4966IUfIYq-C5B2FUhG8WrDMLBMRR-1/view?usp=sharing

ثانيا: شروط ضرورية:

-1طلبة دكتوراه علوم +طلبة دكتوراه طور ثالث قبل سنة) 2016المسجلين وفق القرار رقم 191المذكور أعلاه:(

***العلوم الإنسانية والإجتماعية:**

-نشر مقال وطني في مجلة صنف "ج "على الأقل.

-أو نشر مقال دولي في مجلة صنف "ب "أو صنف "أ "بشرط توفر المقروئية التي تحددها اللجنة الوطنية لتنصيف المجلات العلمية ولا تقبل المقالات المنشورة في مجلات دولية صنف "ج."

*العلوم والتكنولوجيا:

–نشر مقال دولي في مجلة صنف "ب "على الأقل شرط تكون مجانية.

–أو نشر مقال دولي في مجلة صنف "أ "بدون شروط ولا تقبل المقالات المنشورة في مجلات دولية صنف "ج "وكذا المقالات المنشورة في مجلات وطنية صنف "ج."

المصدر: منشور رقم 03 مؤرخ في 08 مارس 2018 يتعلق بشروط وكيفيات مناقشة أطروحة دكتوراه علوم:

منشور رقم 03 مؤرخ في 08 مارس 2018:

http://www.univ-skikda.dz/.../%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9...

الملاحق:

http://www.univ-skikda.dz/.../%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8...

–2طلبة دكتوراه طور ثالث مابين سنة 2016وسنة) 2019المسجلين وفق القرار رقم 547المذكور أعلاه:(

*العلوم الإنسانية والإجتماعية:

–نشر مقالين وطنيين في مجلة صنف "ج "على الأقل 50 = 2 * 25)نقطة (أو نشر مقال وطني في مجلة صنف "ج "على الأقل 25)نقطة +(مداخلتين في ملتقى دولي 25 = 12.5* 2)نقطة.(

–أو نشر مقال دولي في مجلة صنف "أ 50) "نقطة (بشرط توفر المقروئية التي تحددها اللجنة الوطنية لتنصيف المجلات العلمية.

–أو نشر مقال دولي في مجلة صنف "ب 40) "نقطة (بشرط توفر المقروئية التي تحددها اللجنة الوطنية لتنصيف المجلات العلمية +مداخلة في ملتقى وطني 10)نقاط.(

–لا تقبل المقالات المنشورة في مجلات دولية صنف "ج."

ملاحظة: هاته هي أهم الإختيارات الممكنة.

* العلوم والتكنولوجيا:

– نشر مقال دولي في مجلة صنف "ب" على الأقل (40 نقطة) شروط تكون مجانية + مداخلة في ملتقى وطني (10 نقاط.

– أو نشر مقال دولي في مجلة صنف "أ "على الأقل (50 نقطة) بدون شروط.

– لا تقبل المقالات المنشورة في مجلات دولية صنف " ج" وكذا المقالات المنشورة في مجلات وطنية صنف " ج".

المصدر: منشور رقم 3 مؤرخ في 7 جويلية 2019 + الملحق رقم 2 من القرار رقم 547.

–3طلبة دكتوراه طور ثالث السنة الجامعية 2021–2020والسنة الجامعية 2022–2021وما بعد)المسجلين وفق القرارين رقم 961و 28المذكوران أعلاه:(

*العلوم الإنسانية والإجتماعية:

–نشر مقالين وطنيين في مجلة صنف "ج "على الأقل 60 = 2 *30)نقطة (أو نشر مقال وطني في مجلة صنف "ج "على الأقل 30)نقطة +(مداخلتين في ملتقى وطني 20 = 10* 2)نقطة (أو نشر مقال وطني في مجلة صنف "ج "على الأقل 30)نقطة +(مداخلة في ملتقى وطني 10)نقاط + (مداخلة في ملتقى دولي 12.5)نقطة.(

–أو نشر مقال دولي في مجلة صنف "أ 50) "نقطة .(

–أو نشر مقال دولي في مجلة صنف "ب 40) "نقطة + (مداخلة في ملتقى وطني 10)نقاط.(

–لا تقبل المقالات المنشورة في مجلات وهمية أو لدى ناشرين وهميين.

ملاحظة: هاته هي أهم الإختيارات الممكنة.

*** العلوم والتكنولوجيا:**

– نشر مقال دولي في مجلة صنف "ب" على الأقل (40 نقطة) + مداخلة في ملتقى وطني (10 نقاط).

– أو نشر مقال دولي في مجلة صنف "أ "على الأقل (50 نقطة).

– لا تقبل المقالات المنشورة في مجلات وهمية أو لدى ناشرين وهميين.

المصدر: الملحق رقم 2 من القرارين رقم 961 ورقم 28 والمذكوران أعلاه.

ثالثا: شروط المقال:

– لابد أن يكون عنوان المقال لديه علاقة وطيدة (دكتوراه علوم) أو مباشرة (دكتوراه طور ثالث) بموضوع الأطروحة.

– لابد أن يكون إسم الطالب في المرتبة الأولى من بين المؤلفين.

– لابد أن يكون إسم المشرف من بين المؤلفين ولا يهم المرتبة إلا إذا رخص هو بذلك.

– لابد أن يذكر إسم مؤسسة التسجيل ومخبر الإنتماء (يستثنى من ذلك فقط الطالب الغير منتمي لمخبر بحث بالنسبة لطلبة دكتوراه علوم أما طلبة دكتوراه طور ثالث ينتمون لمخبر توطين عرض التكوين في الطور الثالث تلقائيا أي مجبرين على ذكر المخبر) في المقال.

– لابد أن يتحصل الطالب على وعد بالنشر بعد التسجيل الثاني من الدكتوراه على الأقل من اجل إيداع ملف المناقشة.

– الإلتزام بنوعية المجلة المذكور أعلاه في الشروط الضرورية حسب كل نظام.

– في حالة نشر مقاليين (طلبة دكتوراه طور ثالث بعد سنة 2016 سواء المسجلين وفق القرار رقم 547 أو المسجلين وفق القرار رقم 961 أو المسجلين وفق القرار رقم 28) يكفي أنه يكون مقال واحد على الأقل لديه علاقة مباشرة بموضوع الأطروحة.

– يستحسن إرسال المقال عبر المنصة الوطنية للمجلات باستخدام الإيمايل المهني لمؤسسة التسجيل مع ذكره في المقال وهناك بعض المؤسسات الجامعية تشترط ذلك.

المصدر: منشور رقم 3 مؤرخ في 8 مارس 2018 + منشور رقم 3 مؤرخ في 7 جويلية 2019 المذكوران أعلاه.

** ملاحظة مهمة جدا: أصبحت المناقشة تشترط نشر المقال فعليا مهما كان النظام المتبع وذلك بناءا على التعليمة رقم 122 المؤرخة في 09 مارس 2022. لكن يمكن إيداع ملف المناقشة في حالة الحصول على وعد بالنشر في مجلة مصنفة مع استوفاء بقية الشروط الموضحة أعلاه.

رابعا: شروط المداخلة (توازيا مع المقال) خاص طلبة دكتوراه طور ثالث بعد سنة 2016 سواء المسجلين وفق القرار رقم 547 أو المسجلين وفق القرار رقم 961 أو المسجلين وفق القرار رقم 28:

- ليس بالضرورة يكون عنوان المداخلة لديه علاقة مباشرة بموضوع الأطروحة.
- ليس بالضرورة يكون إسم الطالب في المرتبة الأولى من بين المؤلفين.
- ليس بالضرورة يكون إسم المشرف من بين المؤلفين.
- لابد أن يذكر إسم مؤسسة التسجيل ومخبر الإنتماء في المداخلة.
- ليس بالضرورة يتحصل الطالب على شهادة المشاركة بعد التسجيل الثاني من الدكتوراه.
- يستحسن إرسال المداخلة عبر إيمايل الملتقى باستخدام الإيمايل المهني لمؤسسة التسجيل مع ذكره في المداخلة.
- لابد أن تكون المداخلة مشارك بها في ملتقى وليس يوم دراسي أو ندوة علمية أما المؤتمر يتوقف ذلك على مؤسسة التسجيل.

المصدر: دفتر طالب الدكتوراه لسنة 2016 + دفتر طالب الدكتوراه لسنة 2020 + دفتر طالب الدكتوراه لسنة 2022.

دفتر طالب الدكتوراه لسنة 2016:

https://www.univ-chlef.dz/.../pdf/Carnet-du-doctorant-Ar.pdf

دفتر طالب الدكتوراه لسنة 2020:

https://univ-alger2.dz/.../Carnet-Doctorant-version-AR.pdf

دفتر طالب الدكتوراه لسنة 2022:

https://drive.google.com/file/d/19HB5Y7kFpU9jK1eTyNAuN0oiRc253KlW/view?usp=sharing

خامسا: قائمة المجلات المصنفة:

-1قائمة المجلات الدولية المصنفة لسنة :2021

https://www.facebook.com/100010715587788/posts/1382097995490707/?app=fbl

-2روابط المجلات الوطنية صنف ب:

https://www.facebook.com/100010715587788/posts/1382108475489659/?app=fbl

-3روابط المجلات الوطنية صنف ج:

https://www.facebook.com/100010715587788/posts/1380043052362868/?app=fbl

*يمكن متابعة جديد قائمة المجلات المصنفة من خلال الإطلاع على الموقع التالي:

http://www.dgrsdt.dz/

سادسا: ملاحظات مهمة:

– قائمة المجلات الدولية المصنفة طبعة 2020 تأخذ بعين الاعتبار المقالات المرسلة بعد 15 نوفمبر 2020 بإذن الله. في حين قائمة المجلات الدولية المصنفة طبعة 2021 تأخذ بعين الاعتبار المقالات المرسلة بعد 02 فيفري 2021. في انتظار صدور قائمة المجلات الدولية طبعة 2022 بإذن الله وفي حالة صدورها تأخذ بعين الاعتبار المقالات المرسلة بعد تاريخ صدورها.

– المجلات الوطنية صنف " ب" لحد الآن لم تدرج في القوانين المنظمة للدكتوراه. لكن مبدئيا يمكن النشر في هاته القائمة من أجل المناقشة.

** الصورة الموضحة في الأسفل مصدرها المرسوم التنفيذي رقم 10–231 مؤرخ في 02 أكتوبر 2010 يتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه:

http://www.crbt.dz/.../%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9...

سابعا: مواقع مهمة لطلبة الدكتوراه:

1– SNDL Systeme National de Documentation en Ligne:

من أجل تسجيل موضوع الاطروحة عند أول تسجيل + من أجل إيداع الاطروحة بعد المناقشة وقبل الحصول على الشهادة:

https://www.sndl.cerist.dz/

2– ASJP :

من أجل إرسال مقال المناقشة بالنسبة للطلبة في ميدان العلوم الإنسانية والإجتماعية:

http://www.asjp.cerist.dz/

3– MESRS:

من أجل تتبع مستجدات القطاع، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

http://www.mesrs.dz/

4– DGRSDT:

من أجل الاطلاع على قائمة المجلات المصنفة سواء الوطنية أو الدولية:

http://www.dgrsdt.dz/

بالتوفيق للجميع

بن عمرة عبد الرزاق